توفير البيانات والإحصاءات الرسمية: ضرورة وطنية وعالمية
سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

"نؤكد على ان الشراكات بين الوزارات والأجهزة الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص أمر ضروري بغية توفير حلول مبتكرة تسهم في صدور منتجاتنا وفقاً للمعايير الدولية واحتياجات المستخدمين"

سعادة الدكتور صالح النابت

تقف البيانات والإحصاءات الرسمية كأداة رئيسية تسهم في فهم ما يدور حولنا من تطورات على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك في عصر يتسم بالتعقيد وعدم اليقين مع وجود التحديات العالمية الراهنة المتمثلة بالتوترات الجيوسياسية ومستويات التضخم العالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي وظاهرة التغير المناخي .وعلى الصعيد الوطني تلعب البيانات دوراً هاماً في توجيهنا لإعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بغية تحقيق غايات رؤية قطر الوطنية 2030. وفي قلب هذه الرحلة التحويلية والتمكينية، يكمن دورنا الحيوي في ابتكار الأساليب والمنهجيات الحديثة، التي تنسجم مع التقدم التكنولوجي والابتكار، ومع توصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ومنظماتها المتخصصة، لتحديث منظومتنا الإحصائية، وحوكمتها والإشراف عليها.

لا شك في أن البيانات هي " الطاقة الجديدة"، وهي الوسيلة المستخدمة في اتخاذ قراراتٍ مستنيرة، وفي الكشف عن الأنماط والتفاوتات في مستويات المعيشة، وجودة نمط الحياة التي يتمتع بها أبناء الوطن، وغيرها من مكتسبات. كما توفر البيانات صورة ثاقبة وشمولية، متعدد الأوجه عن المجتمع الذي نعيش فيه. الأمر الذي لا يمكن فيه تجاهل قيمتها الكبيرة لأنها تُمكن مُعدي السياسات والباحثين والجمهور عامة من فهم الواقع بجوانبه المركبة.

وفي ظل التنمية المستدامة التي تنتهجها بلادنا، تُمكننا البيانات من التنبؤ والتخطيط للمستقبل بشكل دقيق وآني، ولاسيما في تتبع مسار تنفيذ برامج ومشاريع قطاعات إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة في العديد من الوزارات والأجهزة الحكومية والمؤسسات ذات الصلة، بالاعتماد على مؤشرات أداء محددة وعلى لوحة بيانات ذكية، هذا ونعمل مع الشركاء على إطلاق الإستراتيجية المذكورة في القريب العاجل.

إن الإحصاءات الرسمية التي ينتجها جهاز التخطيط والإحصاء، هي عبارة عن ركيزة من ركائز المعرفة الوطنية، وذلك وفقاً لما نصت عليها المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بتاريخ 24 يوليه 2013، كما هي الأساس الذي تبنى عليه السياسات القائمة على الأدلة، المعتمدة على المصداقية وعلى المساءلة والمقارنات الدولية المرجعية، وهي المصدر الموثوق للمعلومات التي لا غنى عنها في قياس التقدم نحو تحقيق أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة 2030.

وإدراكًا من الأمم المتحدة لأهمية البيانات والإحصاءات الرسمية في إعداد السياسات والإستراتيجيات التنموية الفاعلة، أصدرت شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، توصيات محددة تتعلق بجودة البيانات الإحصائية، تحت عنوان "إطار جودة البيانات الإحصائية" بغية توجيه الدول لإنتاج بيانات نوعية ذات مصداقية عالية، تعتمد على المفاهيم والتعاريف والتصانيف المتفق عليها دولياً. إننا في جهاز التخطيط والإحصاء نعمل ضمن توجيه وتنسيق عالمي معتمدين على إطار جودة البيانات الوطني، الذي يضمن نوعية منتجاتنا ومصداقيتها، والمحافظة على سرية المعلومات الشخصية للأفراد والمؤسسات ويضمن وصولها لمستخدمي البيانات على تنوع فئاتهم. واختلاف حاجاتهم

وكما عملنا سوية مع الشركاء في الوزارات والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، في تطوير استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، سنعمل مع الشركاء الوطنيين لاحقاً على تطوير إستراتيجية وطنية لتحديث منظومة الإحصاءات الرسمية وحوكمتها في القريب العاجل ، حيث سنعمل على ابتكار أساليب ومنهجيات حديثة لجمع البيانات من مصادر متعددة كالسجلات الإدارية والبيانات الضخمة، باستخدام علوم البيانات ، والذكاء الاصطناعي وعلوم الآلة، عاملين على توفير البيانات الحديثة لجميع أفراد المجتمع بأشكال متعددة ، وتشكيل بصري مبتكر ، عن طريق قاعدة بيانات إحصائية مركزية نعمل على بنائها وفق معايير متقدمة ، تعتمد الشفافية ، وسياسة البيانات المفتوحة في سياسة نشر البيانات ، بغية تمكين المواطنين ، ومتخذي القرارات من استخدامها والوصول اليها بسهولة

وفي هذا المقام نؤكد على ان الشراكات بين الوزارات والأجهزة الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص أمر ضروري بغية توفير حلول مبتكرة تسهم في صدور منتجاتنا وفقاً للمعايير الدولية واحتياجات المستخدمين. ولتحقيق التنمية المستدامة لابد من توفر العديد من المؤشرات القياسية، المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهي توفر الأدلة اللازمة لصياغة السياسات الوطنية، ورصد تقدمها بغية ألا يتخلف أحدُ عن الركب، كما جاء في أدبيات جدول أعمال التنمية المستدامة 2030

وفي الختام، فإن البيانات والإحصاءات الرسمية، هي عبارة عن ثروة ثمينة نستخدمها في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة، باعتبارها الأساس الذي نبني عليه عالما أفضل لمستقبل واعد، عالم يدعم مبادئ العدالة والازدهار والمحافظة على مستويات متقدمة لنوعية الحياة وحماية البيئة وتقع على عاتقنا كذلك مسؤولية مشتركة تتمثل في الشراكة والتعاون والاستثمار في توفير البيانات عالية الجودة، واستخدامها بغية إحداث تغيير إيجابي وتشكيل مستقبل مستدام لجميع أفراد المجتمع. من هنا جاء اهتمامنا بتنظيم منتدى وطني للبيانات بعنوان "منتدى الدوحة للبيانات من أجل نظم بيانات شاملة وقرارات فعالة." الفترة 29-30 أكتوبر 2023.

ويأتي تنظيم هذا المنتدى انسجاما مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعني بتحديث النظم الإحصائية الوطنية، الصادر عن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين المنعقدة في مارس 2020. ومع الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي صدر مؤخراً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والسبعين المنعقدة في الفترة 18-19 سبتمبر 2023.